

غرفة تجارة عمان
إدارة الدراسات والتدريب
وحدة الدراسات والإنفاقيات الدولية

التقرير الإقتصادي السنوي
للعام 2005 مقارنة مع العام 2004

إعداد
صبري الخصيب

نيسان 2006

التقرير الإقتصادي السنوي للعام (2005)
مقارنة مع العام (2004)

المحتويات

1. مقدمة .
2. الناتج المحلي الإجمالي .
3. المالية العامة :
 - الإيرادات والمنع الخارجية .
 - إجمالي الإنفاق .
 - العجز المالي .
 - المديونية الخارجية والداخلية ، والقروض الخارجية المتعاقد عليهما 0
 - مصادر عوائد التخاصية وإستخداماتها 0
4. التجارة الخارجية :
 - الصادرات الوطنية (التوزيع الجغرافي / الإتفاقيات التجارية / التركيب السلعي) .
 - السلع المعاد تصديرها .
 - المستوردات الخارجية (التوزيع الجغرافي/الإتفاقيات التجارية /التركيب السلعي).
5. المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار .
6. الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة .
7. بورصة عمان .
8. نشاط المناطق الصناعية المؤهلة .
9. نشاط المناطق الحرة.
10. نشاط ميناء العقبة .
11. النشاط السياحي في المملكة.
12. الشبكات المرتبطة.
13. التسهيلات الإنتمانية .
14. الرقم القياسي لتكاليف المعيشة .
15. المراجع الرئيسية .

التقرير الإقتصادي السنوي للعام (2005)

مقارنة مع العام (2004)

مقدمة :

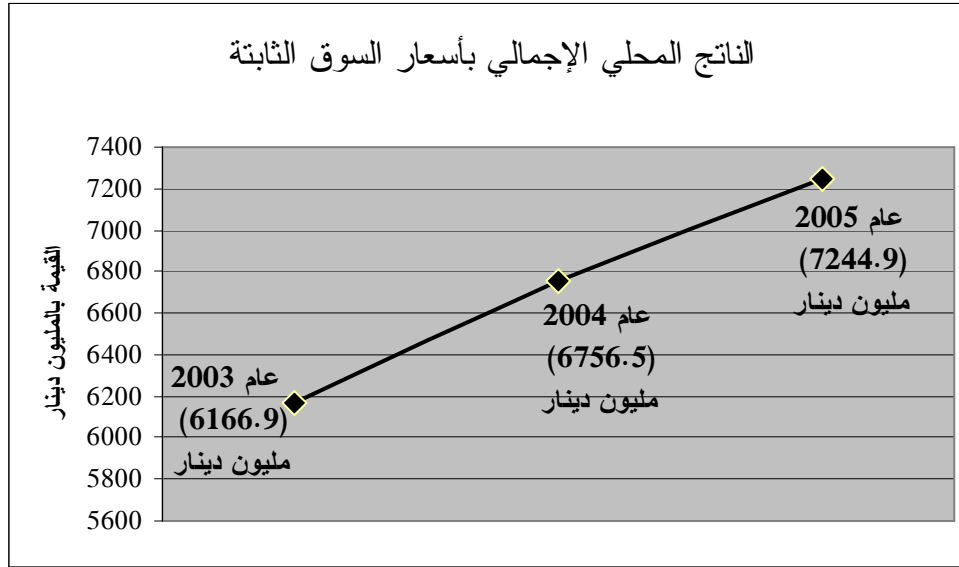
استمر أداء الإقتصاد الاردني بالوتيرة الايجابية ذاتها منذ عدة سنوات ، وانجز نتائج ايجابية عديدة خلال العام 2005 بشتى المجالات وعلى مختلف الاصعدة والمستويات ، محققاً بذلك استقراراً مطمئناً في عناصر الإقتصاد الكلي ، ورفقي مستوى الاصلاحات الاقتصادية ، بالرغم من الوضع الجيوسياسي الصعب الذي تعاني منها المنطقة.

وبالرغم من الانجازات العديدة التي حققها الإقتصاد الاردني خلال العام 2005 (كما سيرد لاحقاً بالتقرير) ، الا ان هنالك جملة من الاختلالات التي ما زال اقتصادنا الوطني يعاني منها ، وهي اختلالات هيكلية ناجمة عن الفجوة الكبيرة بين الموارد والسكان ، والتي أدت الى اختلالات مزمنة في الموازنة العامة والحساب الجاري وتجاوز حجم الاستهلاك الكلي للدخل الوطني ، اضافة الى المعدلات المرتفعة للفقر والبطالة ، وكبر حجم المديونية الخارجية التي تستنزف اعباء خدماتها جانباً كبيراً من الموارد المحدودة للمملكة.

وتجدر الاشارة الى ان عام 2005 شهد ازمتين هامتين تمثلتا بالارتفاع غير المسبوق في اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية ، والتراجع الحاد في حجم المساعدات الخارجية ، أدتا الى ظهور بعض الاثار السلبية للاختلالات الهيكلية التي ما زلنا نعاني منها ، الا ان اقتصادنا الوطني تمكن من مواجهة هذه التحديات واجتياز مصاعبها ومواصلة اندفاعاته ليسجل نمواً مميّزاً في الناتج المحلي الاجمالي واستقراراً نسبياً في معدل التضخم.

وكل ذلك يتطلب تضافر كافة الجهود في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، الرسمية منها والأهلية على حد سواء ، لتنفيذ برامج الاصلاحات الاقتصادية التي تشرف عليها الحكومة الاردنية ، سعياً لمكافحة مشكلتي الفقر والبطالة اللتان تتصدر مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية منذ عشرات السنين. اضافة الى تعزيز حركة الإستثمارات وتوسيع قاعدة صادراتنا من المنتجات الوطنية وصولاً الى مستويات معقولة من فرص العمل الجديدة وارتفاع مستوى دخل الفرد. مما يتطلب التنسيق المستمر بين القطاعين العام والخاص في شتى المجالات المتعلقة باصدار القوانين والتعليمات وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة.

توالى تحسن الاقتصاد الاردني خلال العام 2005 واستمر في نموه المعهود الذي تحقق خلال السنوات الاخيرة ، حيث أظهرت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي (الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة) أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للعام 2005 قد بلغ (7244.9) مليون دينار ، مقابل (6756.5) مليون دينار للعام 2004 ، وبنسبة نمو مقدارها (7.2%) .

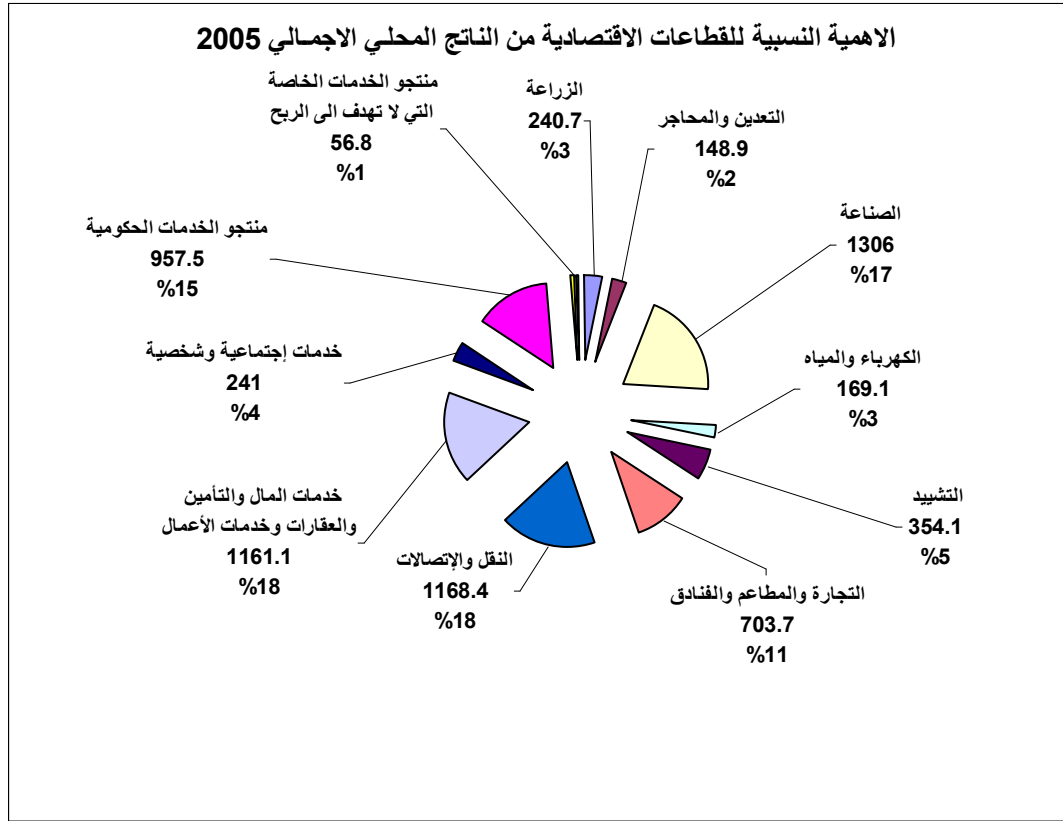


وقد جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للعام 2005 كنتيجة طبيعية لنمو مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة ، حيث نما قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة (8.8%) ، قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة (7.7%) ، قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية بنسبة (6.6%) ، قطاع الزراعة وصيد الاسماك بنسبة (5.5%) ، قطاع الصناعة بنسبة (11.3%) ، قطاع الانشاءات بنسبة (9%) ، قطاع الكهرباء والمياه بنسبة (6.9%) ، قطاع المال والتأمين وخدمات الأعمال بنسبة (5.1%) ، في حين تراجع قطاع التعدين بنسبة (1.2%)

من الواضح ان نسب النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية المذكورة اعلاه كانت السبب الرئيس في نمو الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الثابتة بشكل عام. وبالرغم من ان الظروف الإقليمية والدولية التي ما تزال تسود المنطقة ، كاستمرار ارتفاع أسعار النفط عالميا ، وتفاقم الاحداث في العراق ، واستمرار تردي الاوضاع في الاراضي الفلسطينية ، الا ان تضافر جهود القطاعين العام والخاص في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية وتطوير البيئة الاستثمارية التي تزامنت مع النمو الاقتصادي كانت كفيلة باستمراره بشكل طبيعي، حيث يعتبر نمو الناتج

المحلي الاجمالي نمو فعلي يستند على أسس ومبادئ اقتصادية وطنية تنسجم مع ما تتطلبه المرحلة الحالية وعلى رأسها الانخراط في الاقتصاد الدولي.

« وفيما يلي رسم توضيحي يبيّن قيمة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة من الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية لكل منها :



المالية العامة :

جاء قانون الموازنة العامة للدول للعام 2006 مجسداً لبرنامج عمل الحكومة ولتوجهاتها الرامية الى ترسيخ وتعزيز عملية الاصلاح المالي ومواصلة النمو المستدام للاقتصاد الوطني ، وبشكل يتزامن مع إنجاز وثيقة الاجندة الوطنية التي تهدف الى تعميق وتيرة النمو وتحقيق تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية مستدامة ومتوازنة من خلال تنفيذ برنامج عمل متكامل يشمل جميع القطاعات والسياسات وينقل المملكة الى النمو الاقتصادي المستمر ضمن اطار واضح المعالم. وقد انطلق قانون الموازنة للعام 2006 من معطيات واقعية ومن إدراك لحجم المسؤولية تجاه مصلحة الوطن وأمنه واستقراره بشكل عام وتحسين منعة اقتصادنا الوطني ضد المؤثرات الخارجية بشكل خاص.

علماً بان حجم الموازنة المقدر للعام 2006 هو (3450) مليون دينار.

وفيما يلي البنود المتعلقة بالمالية العامة للعام 2005:

أولاً : الإيرادات والمنح الخارجية :

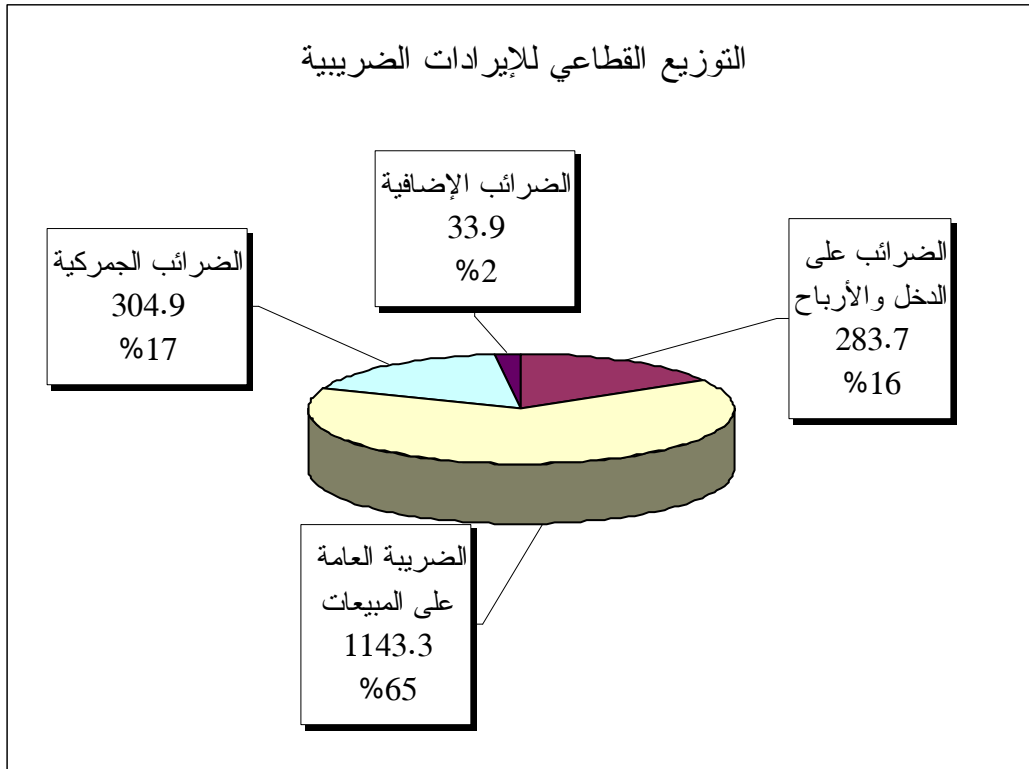
ارتفع إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال العام 2005 ليصل الى ما قيمته (3062.1) مليون دينار مقابل (2958.5) مليون دينار خلال العام 2004، أي بزيادة مقدارها (2958.8) مليون دينار وبنسبة نمو (3.5%) ، وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بما نسبته (19.3%) ، وانخفاض المنح الخارجية بشكل ملحوظ وبما بنسبة (38.5%).

أما الإيرادات المحلية ، فقد بلغت خلال العام 2005 ما قيمته (2561.8) مليون دينار مقابل (2147.2) مليون دينار خلال العام 2004 ، أي بارتفاع بلغ (414.6) مليون دينار وبنسبة مقدارها (19.3%) .

(مليون دينار)

الإيرادات الضريبية	2004	2005 (أولي)	نسبة التغير (%)
الضرائب على الدخل والأرباح	217.9	283.7	30.1
الضرائب على المعاملات المحلية (الضريبة العامة على المبيعات)	917.8	1143.3	24.5
الضرائب على التجارة الخارجية (الضرائب الجمركية)	266.9	304.9	14.2
الضرائب الإضافية	26.2	33.9	29.3
المجموع	1428.8	1765.8	23.5

وقد جاء الإرتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لإزدياد كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من جهة وانخفاض اقساط القروض المستردة من جهة اخرى. وجاءت زيادة الإيرادات الضريبية نتيجة للارتفاع في حصيله الضريبية العامة على المبيعات وضريبة الدخل والرسوم الجمركية ، مما يعكس التحسن في النشاط الاقتصادي واستمرار الارتفاع الملحوظ في المستوردات الخارجية للمملكة. فيما جاءت الزيادة في الإيرادات غير الضريبية محصلة لإرتفاع حصيله رسوم تسجيل الأراضي جراء حركة النشاط الملحوظ التي يشهدها قطاع الانشاءات في المملكة.



ثانياً: إجمالي الإنفاق:

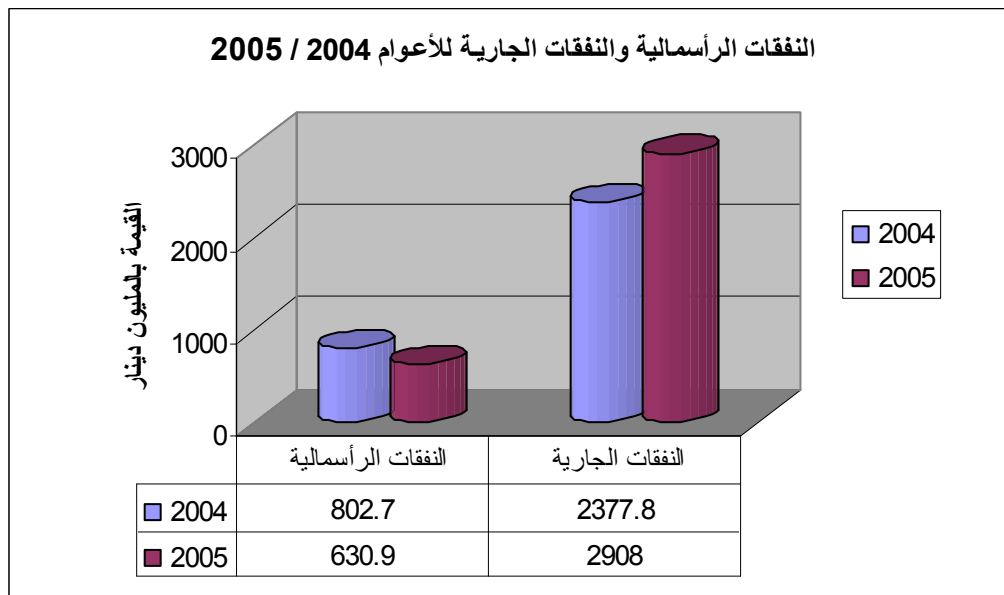
إزداد إجمالي الإنفاق خلال العام 2005 ليصل الى ما قيمته (3538.9) مليون دينار، مقابل (3180) مليون دينار خلال العام 2004 مسجلاً بذلك زيادة مقدارها (358.4) مليون دينار ونسبتها (11.3%) .

حيث بلغت النفقات الجارية خلال العام 2005 ما قيمته (2908) مليون دينار مقابل (2377.8) مليون دينار خلال العام 2004 ، أي بزيادة مقدارها (530.2) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (22.2%) .

أما النفقات الرأسمالية ، فقد انخفضت لتصل إلى (630.9) مليون دينار للعام 2005 بانخفاض مقداره (171.8) مليون دينار وبنسبة (21.4%) ، مقارنة بالنفقات الرأسمالية خلال العام 2004 والبالغة في حينه (802.7) مليون دينار .

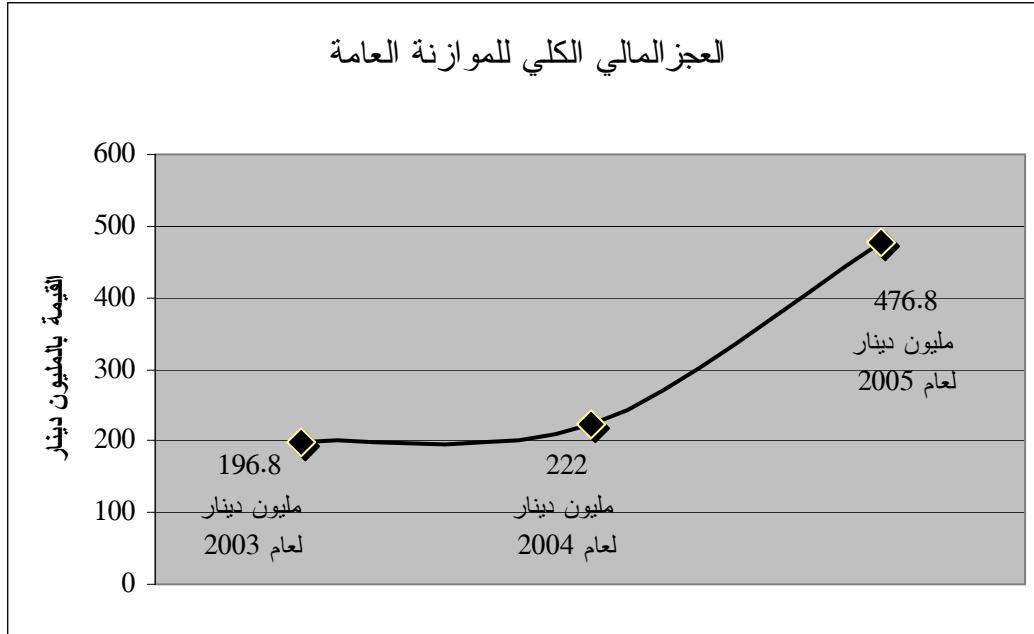
وتعزى الزيادة في النفقات الجارية بشكل رئيس إلى ارتفاع نفقات دعم المحروقات بحوالي (268.4) مليون دينار، وذلك جراء ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية ، اضافة الى الانفاق الاضافي الذي تم في عام 2005 لتعزيز

شبكة الامان الاجتماعي للتخفيف من حدة ارتفاع اسعار المحروقات على الفقراء وذوي الدخل المحدود كالزيادة الاستثنائية التي طرأت على رواتب العاملين والمتقاعدين العسكريين والمدنيين ، الى جانب تخفيض اسعار بيع الطحين للمخابز للمحافظة على اسعار الخبز ، ودعم تعرفه الكهرباء للشريحة التي تستهلك أقل من 160 كيلو واط شهرياً. اضافة الى ارتفاع مدفوعات الفائدة على القروض المحلية والخارجية على أساس الاستحقاق بحوالي (38.1) مليون دينار جراء ارتفاع اسعار الفائدة العالمية والمحلية.



ثالثاً: العجز المالي :

أسفرت التطورات التي شهدتها الإيرادات المحلية والمنح الخارجية والنفقات العامة - كما هو مذكور سابقاً ، إلى إزدياد ملحوظ في العجز المالي الكلي للموازنة العامة ليصل إلى (476.8) مليون دينار خلال العام 2005 ، أو ما نسبته (5.3%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر للعام 2005 ، بزيادة عن العجز المسجل في العام 2004 تقدر قيمتها بحوالي (254.8) مليون دينار ، والذي بلغ في حينه (222) مليون دينار 0 واذا ما تم استبعاد المساعدات الخارجية ، فان العجز المالي قبل المساعدات يبلغ (977.1) مليون دينار او ما نسبته (10.9%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر للعام 2005 ، مقابل (1033.3) مليون دينار أو ما نسبته (12.7%) من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2004 ، وتجدر الإشارة الى ان العجز المالي المسجل خلال العام 2005 يزيد عما هو مستهدف في قانون الموازنة العامة بحوالي (206.8) مليون دينار .



رابعاً: المديونية الخارجية والداخلية :

المديونية الخارجية:

تشير بيانات الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية العام 2005 الى انخفاضه بشكل ملموس ليصل إلى (5057) مليون دينار أو ما نسبته (56.5%) من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام 2005 ، مقابل (5349) مليون دينار أو ما نسبته (65.5%) من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية العام 2004 ، أي بانخفاض مقداره (292) مليون دينار وبنسبة (5.4%) .

ويعزى سبب تراجع رصيد المديونية الخارجية خلال العام 2005 الى انخفاض اسعار صرف العملات العالمية الرئيسية مقابل الدولار الامريكي وبالتالي مقابل الدينار الاردني مقارنة بنهاية العام 2004.

واستناداً لهيكل المديونية الخارجية ، فان الديون المقيمة بالدولار الامريكي شكلت ما نسبته (27.6%) من اجمالي رصيد الدين الخارجي خلال العام 2005 ، فيما شكلت (30.9%) في نهاية العام 2004. وفي المقابل تراجعت نسبة الديون المقيمة باليورو والين الياباني ووحدة حقوق السحب الخاصة من (21.7%) و (21.6%) و (5.6%) في نهاية العام 2004 لتصبح (20%) و (19.4%) و (4.5%) في نهاية العام 2005 تبعاً.

وقد بلغت قيمة خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) على أساس الاستحقاق خلال العام 2005 حوالي (576.7) مليون دينار ، منها (390.2) مليون دينار أقساط و (186.5) مليون دينار فوائد ، وإذا ما أخذت الفوائد المجدولة خلال العام 2005 بعين الاعتبار فإن خدمة الدين العام الخارجي (على الأساس النقدي) تنخفض لتصل الى (421.9) مليون دينار ، موزعة بواقع (295.4) مليون دينار أقساط و (126.5) مليون دينار فوائد.

القروض الخارجية المتعاقد عليها:

بلغ إجمالي قيمة القروض الخارجية المتعاقد عليها خلال العام 2005 حوالي (224) مليون دينار ، أو ما يعادل (315) مليون دولار أمريكي ، توزعت كما يلي:

- قرض أمريكي بقيمة (10) مليون دولار لتمويل شراء حبوب.
- قروض من الصندوق الكويتي للتنمية بقيمة (120) مليون دولار لقطاعي الصحة والطاقة.
- قرض من الصندوق العربي للإنماء بقيمة (72) مليون دولار لقطاع الطاقة.
- قروض من بنك الإعمار الألماني بقيمة (60) مليون دولار لقطاعات المياه والطاقة والتعليم.
- قرض من البنك الإسلامي بقيمة (9) مليون دولار لقطاع الصحة.
- قرض من صندوق أبوظبي بقيمة (8) مليون دولار لقطاع الصحة.
- قرض من البنك الدولي بقيمة (15) مليون دولار لإصلاح القطاع العام.
- قرض من صندوق (الوبيك) بقيمة (10) مليون دولار لقطاع الزراعة.
- قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بقيمة (11) مليون دولار لقطاع الزراعة.

أثر انخفاض أسعار صرف العملات العالمية مقابل الدينار الأردني على رصيد المديونية الخارجية:

(مليون دينار)

رصيد عام 2005	صافي التسديدات (-) / المسحوبات (+)	أثر انخفاض العملات	رصيد عام 2004	العملة
1013	9.41	154.50-	1158.09	يورو
980.56	44.68-	132.71-	1157.95	ين ياباني
434.29	12.16	49.25-	471.38	جنيه استرليني
225.46	53.89-	20.85-	300.20	وحدة حقوق

				السحب
2403.35	147.84	5.63-	2261.14	باقي العملات
5056.66	70.84	362.94-	5348.76	المجموع

مسحوبات القروض الخارجية:

بلغت المبالغ المسحوبة من القروض الخارجية لتمويل مشاريع اقتصادية وتنموية مختلفة خلال العام 2005 حوالي (180) مليون دينار ، شكلت المسحوبات على قروض المؤسسات الدولية منها ما نسبته (72.3%) ، وكما موضح في الجدول ادناه:

المصدر	قيمة المسحوبات (مليون دينار)	الأهمية النسبية (%)
الصندوق العربي للإنماء	61.50	34.1
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	34.32	19
الصندوق الكويتي	32.89	18.2
البنك الإسلامي للتنمية	11.56	6.4
صندوق أبوظبي	9.77	5.4
اليابان	9.35	5.2
إيطاليا	9.13	5.1
ألمانيا	4.16	2.3
بنك الاستثمار الأوروبي	2.84	1.6
الصندوق الدولي للتنمية الصناعية	1.90	1.1
الصين	1.53	0.8
جهات أخرى	1.53	0.8
المجموع	180.48	100

المديونية الداخلية:

بلغ صافي الدين العام الداخلي (موازنة عامة وموازنات المؤسسات المستقلة) في نهاية العام 2005 ما قيمته (2437) مليون دينار أو ما نسبته (27.2%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر للعام 2005 ، مقابل (1834) مليون دينار في نهاية العام 2004، وذلك بنسبة إرتفاع مقدارها (32.8%).

ويعود هذا الارتفاع بصورة رئيسة إلى ارتفاع مديونية الحكومة المركزية بحوالي (371) مليون دينار في نهاية العام 2005 مقارنة بنهاية عام 2004 من جهة ، وانخفاض ودائعها لدى الجهاز المصرفي بحوالي (167) مليون دينار من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الملحوظ في رصيد الدين العام الداخلي يعكس التوجه نحو الاقتراض الداخلي بحيث يكون متوازن مع حجم الاقتراض الخارجي.

مجموع الدين العام:

استناداً على التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية ، فقد بلغ صافي الدين العام في نهاية العام 2005 ما قيمته (7494) مليون دينار ، أو ما نسبته (83.7%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2005 ، بنسبة ارتفاع مقدارها (4.3%) ، مقابل (7183) مليون دينار خلال العام 2004.

المديونية للعام 2005	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي
المديونية الخارجية	5057	56.5
المديونية الداخلية	2437	27.2
صافي الدين العام	7494	83.7

خامساً: مصادر عوائد التخصيص واستخداماتها:

بلغ إجمالي عوائد التخصيص ما مجموعه (766.4) مليون دينار في نهاية العام 2005 ، وكما يلي:

الشركة	العائد (مليون دينار)
شركة الإتصالات الأردنية	490.5
شركة الاسمنت الأردنية	79.8
الملكية الأردنية	102.6
شركة البوتاس العربية	87.7
حصة التخصيص من بيع أسهم الحكومة في شركة الاسواق الحرة (المعابر)	2.3
حصة التخصيص من بيع أسهم الحكومة في الشركة العامة للتعدين	0.314
حصة التخصيص من بيع جزء من أسهم الحكومة في شركة المصفاة	1.2
عوائد عقود ايجار / هيئة تنظيم قطاع النقل	1.6

أما عن استخدامات عوائد التخاصية ، فقد تم استخدام حوالي (403.6) مليون دينار من صافي عوائد تخاصية الشركات المذكورة في الجدول اعلاه ، وقد تم استخدامها على النحو التالي:

- شراء ديون فرنسية وبريطانية وسندات ومبادلة ديون اسبانية بقيمة (172.3) مليون دينار.
- إعادة هيكلة ديون تجارية بقيمة (106.7) مليون دينار.
- تمويل بعض المشاريع المدرجة ضمن برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ (40) مليون دينار.

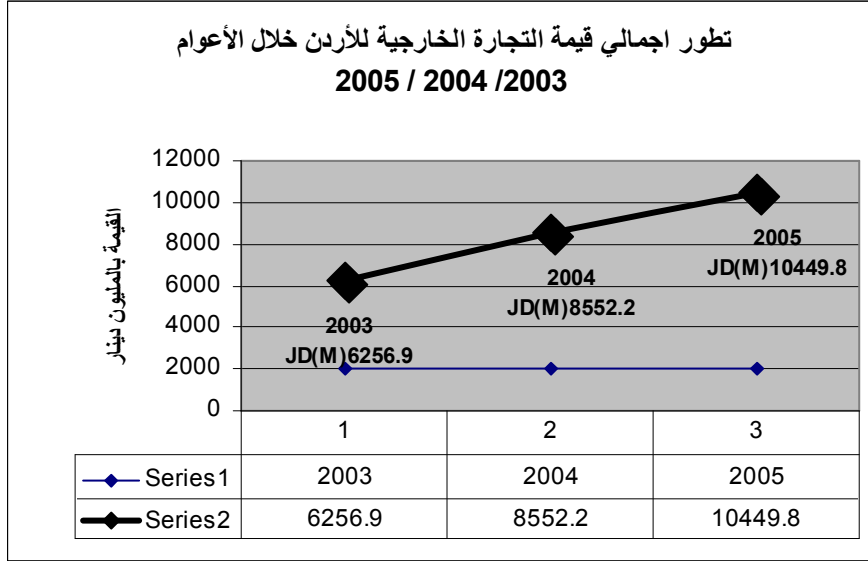
وبلغت قيمة الاستخدامات الاخرى لعوائد التخاصية حوالي (84.6) مليون دينار ، تم انفاقها على عدد من المشاريع التنموية ، أهمها مشروعا مياه اللجون والكوردور ، المراكز الجمركية/العقبة ، الطرق القروية والزراعية ، مستشفى الملك المؤسس عبدالله الاول ، مستشفى الجامعة الاردنية ، جامعة الحسين بن طلال ، شراء عقارات للدوائر الحكومية ، ومشاريع الصرف الصحي.

في ضوء مصادر واستخدامات عوائد التخاصية المذكورة سابقاً ، يصبح الموقف المالي الاجمالي لحساب التخاصية على النحو التالي:

القيمة (مليون دينار)	البيان
766.4	عوائد البيع
527.6	صافي الاستخدامات
238.7	الرصيد قبل التخصيص
50	المبلغ المخصص لدعم التمويل السكاني
188.7	الرصيد الحر

التجارة الخارجية :

بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية للاردن خلال العام 2005 (10449.8) مليون دينار بنسبة ارتفاع مقدارها (22.1%) ، مقارنة بقيمة إجمالي التجارة الخارجية خلال العام 2004 والبالغة (8552.2) مليون دينار .



ويمكن تفصيل مؤشرات التجارة الخارجية للاردن على النحو التالي:

◀ أولاً : الصادرات الوطنية :

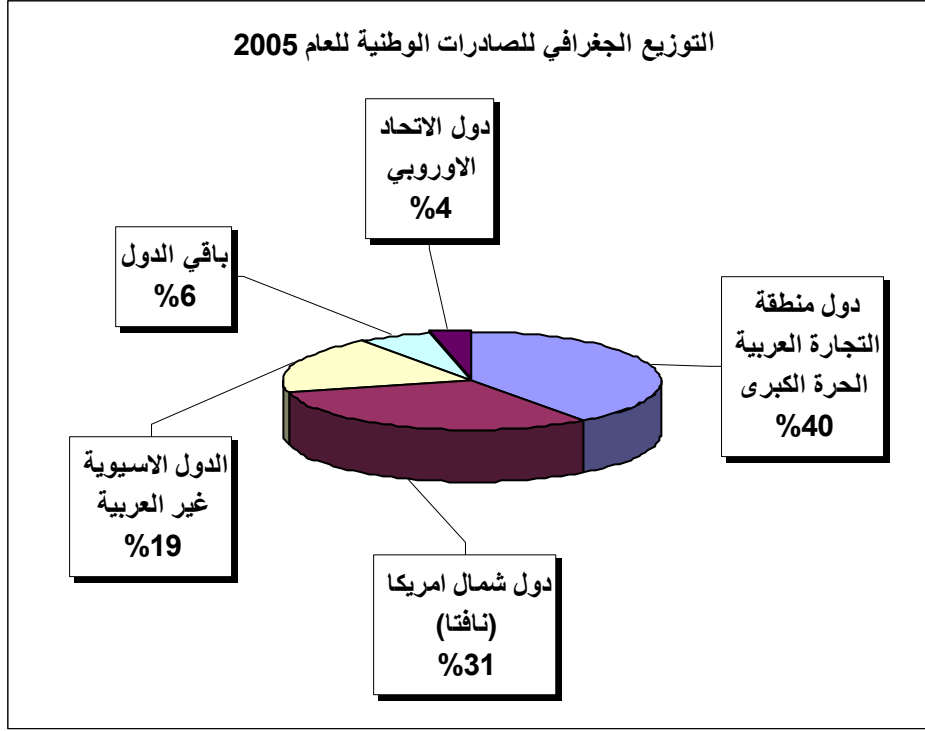
ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال العام 2005 إلى ما مجموعه (2558.7) مليون دينار بنسبة نمو مقدارها (11%) مقارنة بقيمة الصادرات الوطنية خلال العام 2004 والبالغة في حينه (2306.6) مليون دينار .

وقد شكلت الصادرات الوطنية ما نسبته (24.4%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام 2005 ، في حين شكلت ما نسبته (27%) للعام 2004 .

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية :

توزعت صادراتنا الوطنية على عدة مجموعات من الدول المصدر اليها خلال العام 2005 ، يبرز أهمها بدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي احتلت ما نسبته (40.1%) من إجمالي الصادرات الوطنية ، تليها دول اتفاقية

التجارة الحرة لشمال امريكا (كندا ، المكسيك ، الولايات المتحدة) التي شكلت ما نسبته (31%) من مجموع الصادرات الوطنية خلال تلك الفترة ، واحتلت مجموعة الدول الآسيوية غير العربية ما نسبته (19%) ، فيما تشكل صادراتنا الوطنية الى دول الاتحاد الاوروبي ما نسبته (3.5%).



الصادرات وفقاً للاتفاقيات التجارية :

توزعت نسبة كبيرة من الصادرات الوطنية إلى مختلف بلدان العالم عبر مجموعة من الاتفاقيات التجارية التي تنص على بعض المزايا والإستثناءات أهمها الاعفاء الجمركي وإزالة القيود الكمية والنوعية ، وفيما يلي جدول يبين توزيع هذه الصادرات حسب الاتفاقيات التجارية:

(مليون دينار)

نسبة التغير (%)	2005	2004	الاتفاقية
9.2	789.3	722.2	اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية
93.2-	1.3	19.3	اتفاقية دول (الافتا)
25.2	90.3	72.1	اتفاقية الشراكة الأوروبية
14.4	1026.1	896.3	اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية

التركيب السلعي للصادرات الوطنية - أهم المواد المصدرة :

تركز التركيب السلعي للصادرات الوطنية على عدة مجموعات من السلع ، يبرز أهمها بمجموعة المواد الكيماوية التي شكلت ما نسبته (22.7%) من قيمة الصادرات الوطنية ، المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات ما نسبته (13.6%) ، المصنوعات المتنوعة - كالأثاث والملابس والأحذية والمطبوعات والبلاستيك (36.2%) ، (7%) لمجموعة البضائع المصنوعة المصنفة حسب المادة كالورق والكرتون ، (10.7%) للمواد الغذائية والحيوانات الحية ، (5%) لآلات ومعدات النقل ، (2.8%) للزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية ، وشكلت المشروبات والتبغ ما نسبته (1.8%) ، فيما شكل الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة (0.2%).

◀ ثانياً : السلع المعاد تصديرها :

ارتفعت قيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام 2005 لتصل إلى (478.8) مليون دينار وبما نسبته (7.3%) مقارنة بقيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام 2004 والبالغة (446.4) مليون دينار .

هذا وقد شكلت السلع المعاد تصديرها ما نسبته (4.5%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام 2005 ، وما نسبته (5.2%) للعام 2004 .

◀ ثالثاً : المستوردات الخارجية :

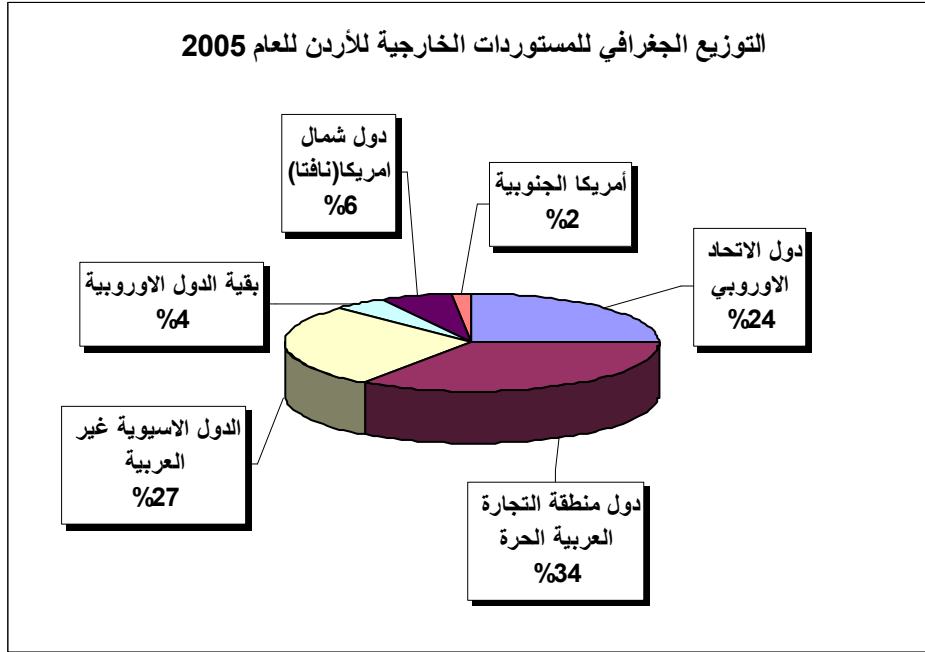
ارتفعت قيمة المستوردات الخارجية للاردن بشكل ملحوظ خلال العام 2005 لتصل إلى (7412.3) مليون دينار بنسبة ارتفاع مقدارها (27.8%) مقارنة بقيمة المستوردات الخارجية خلال العام 2004 والبالغة في حينه (5799.2) مليون دينار .

وقد شكلت المستوردات الخارجية ما نسبته (70.9%) من إجمالي التجارة الخارجية خلال العام 2005 ، وما نسبته (67.8%) للعام 2004 .

التوزيع الجغرافي للمستوردات الخارجية للاردن:

إحتلت دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما نسبته (33.6%) من إجمالي المستوردات الخارجية للاردن ، وتوزعت النسب الأخرى على النحو التالي:

الدول الآسيوية غير العربية (27.1%) ، دول الاتحاد الأوروبي (24.1%) ، بقية الدول الأوروبية (4.4%) ، دول الجمعية الأوروبية للتبادل الحر (أيسلندا ، النرويج، لنشستين ، سويسرا) (1.3%) ، دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (كندا ، المكسيك ، الولايات المتحدة) (6%) ، وشكلت دول أمريكا الجنوبية ما نسبته (1.6%) من إجمالي المستوردات الخارجية للمملكة خلال العام 2005.



المستوردات وفقاً للاتفاقيات التجارية :

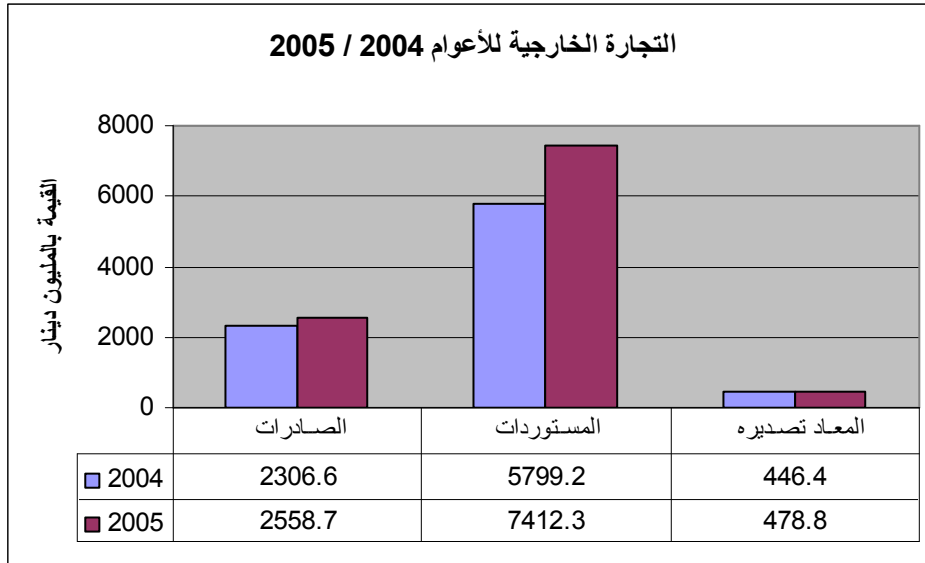
توزعت مستوردات المملكة الخارجية عبر الاتفاقيات التجارية التي تمنح العديد من المزايا والاعفاءات الجمركية وإزالة القيود الكمية والنوعية ، وفيما يلي جدول يبين توزيع هذه المستوردات حسب الاتفاقيات التجارية:

(مليون دينار)

نسبة التغير (%)	2005	2004	الإتفاقية
5.5	415.8	393.9	اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا
20.6	101.1	83.8	اتفاقية دول (الافتا)
31.2	1789	1362.7	اتفاقية الشراكة الأوروبية
40.6	2496.1	1774.5	اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية

التركيب السلعي للمستوردات الخارجية :

ينقسم التركيب السلعي للمستوردات الخارجية للأردن من خلال عدة مجموعات سلعية ، وعلى النحو التالي : الآلات ومعدات النقل (25.2%) ، بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة - كالورق والكرتون ومصنوعات الفلين والمصنوعات المطاطية (18.2%) ، المواد الغذائية والحيوانات الحية (10.8%) ، الوقود المعدني ومواد التشحيم (23.2%) ، المواد الكيماوية (8.8%) ، مصنوعات متنوعة كالملابس والاحذية (7.1%) ، المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات (1.6%) ، أصناف ومعاملات غير مصنفة (2.5%) ، مجموعة الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية ما نسبته (1.4%) من إجمالي المستوردات الخارجية للأردن ، وشكلت المشروبات والتبغ ما نسبته (1.2%) من إجمالي المستوردات الخارجية للأردن خلال العام 2005 .



لا شك أن هنالك قفزة ملحوظة في ارتفاع قيمة التجارة الخارجية للأردن بمختلف قطاعاتها ومستوياتها خلال العام 2005، وكانت استمراراً لنموها المتواصل الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة، إلا أن نمو التجارة الخارجية خلال تلك الفترة اتسم بفجوة ملحوظة بهيكلية التجارة الخارجية ، حيث ارتفعت المستوردات الخارجية للأردن بنسبة (43.6%) في حين ارتفعت صادراتنا الوطنية بما نسبته (10.9%) فقط ، مما أدى إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري بشكل كبير وبنسبة بلغت (43.6%) وهي نسبة لم يسبق ان تحققت خلال السنوات الاخيرة.

ويمكن ان يعزى ذلك بشكل رئيس لارتفاع قيمة المستوردات من النفط الخام نظراً لارتفاع اسعاره عالمياً.

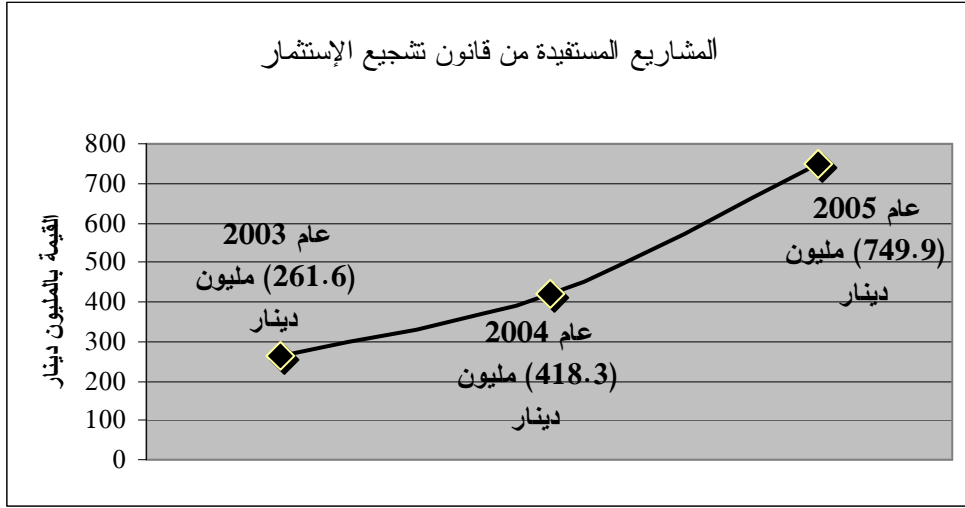
◀ وفيما يلي جدول يبين تطور التجارة الخارجية للاردن للاعوام 2005/2004:

(مليون دينار)

عام 2005		عام 2004			
نسبة التغير (%)	الاهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة	الاهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة	
10.9	24.5	2558.7	27	2306.6	الصادرات الوطنية
7.3	4.6	478.8	5.2	446.4	السلع المعاد تصديرها
27.8	70.9	7412.3	67.8	5799.2	المستوردات
22.1	100	10449.8	100	8552.2	المجموع
43.6	---	4374.8-	---	3046.2-	الميزان التجاري

المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار:

بلغ عدد المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال العام 2005، (557) مشروعاً بنسبة زيادة مقدارها (32.3%) مقارنة بعدد المشاريع للعام 2004 والبالغة (421) مشروعاً ، وقد بلغ مجموع رؤوس الأموال المسجلة لهذه المشاريع للعام 2005 ما قيمته (749.9) مليون دينار بنسبة زيادة ملحوظة مقدارها (79.2%) مقارنة بقيمة رؤوس أموال المشاريع للعام 2004 والبالغة (418.3) مليون دينار .

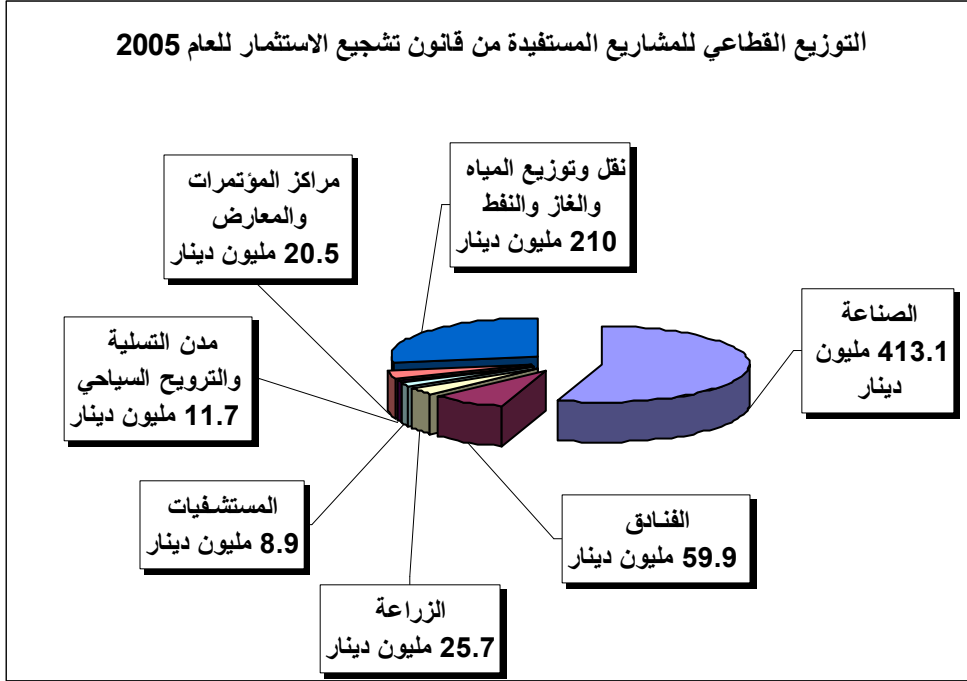


ويعود الإرتفاع الملحوظ في قيمة المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار إلى إزدياد اعداد ورؤوس اموال المشاريع المستثمرة خلال العام 2005 في مختلف القطاعات ، لاسيما قطاعات الصناعة والفنادق ومدن التسلية والترويج السياحي ، الى جانب ظهور قطاعات استثمارية جديدة تمثلت في مراكز المؤتمرات والمعارض ونقل وتوزيع المياه والغاز والنفط.

وفيما يلي جدول يبين التوزيع القطاعي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للاعوام 2005/2004 :

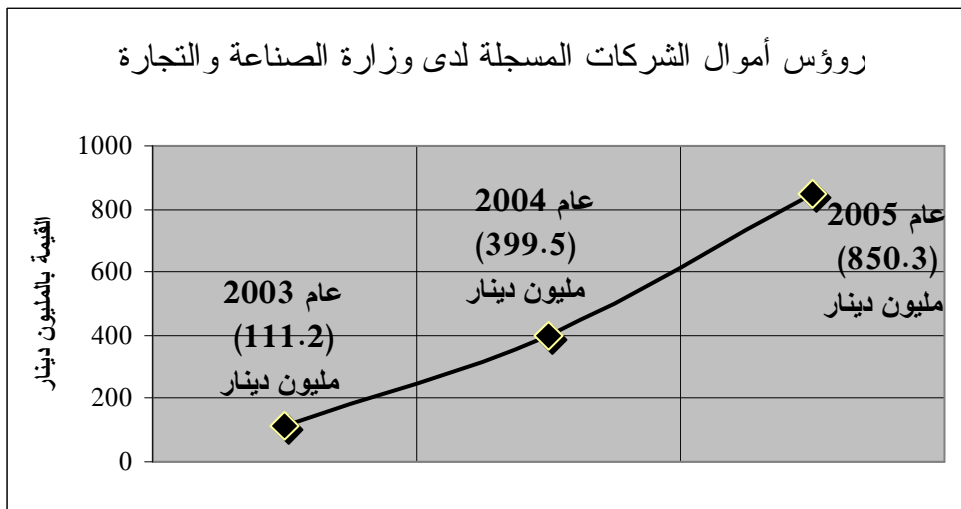
2005			2004			القطاع
(%) من حجم الاستثمار الكلي	القيمة (مليون دينار)	العدد	(%) من حجم الاستثمار الكلي	القيمة (مليون دينار)	العدد	
55	413.1	480	82.6	345.6	376	الصناعة
8	59.9	12	4.6	19.4	16	الفنادق
3.5	25.7	52	6.5	27.2	22	الزراعة
1.2	8.9	5	4.8	20	6	المستشفيات
1.5	11.7	3	3.1	5.9	1	مدن التسلية
2.8	20.5	4	---	---	---	مراكز المؤتمرات والمعارض
28	210	1	---	---	---	نقل وتوزيع المياه والغاز والنفط
%100	749.9	557	%100	418.3	421	المجموع

التوزيع القطاعي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للعام 2005



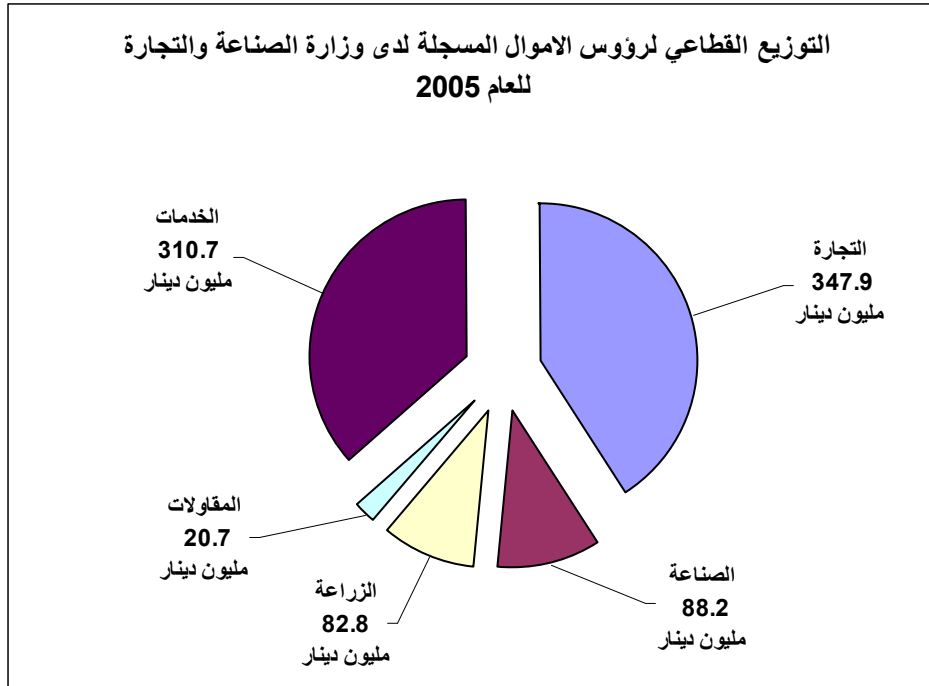
الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة:

ارتفع مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال العام 2005 ليصل الى ما قيمته (850.3) مليون دينار مقابل (399.5) مليون دينار خلال العام 2004 ، أي بزيادة ملحوظة مقدارها (450.8) مليون دينار ونسبتها (212.8%) .



وقد بلغ اجمالي عدد الشركات التي تم تسجيلها لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام 2005 (7706) شركة بنسبة زيادة مقدارها (17.9%) مقارنة بعدد الشركات المسجلة خلال العام 2004 والبالغ (6532) شركة. ◀ وفيما يلي جدول يبين التوزيع القطاعي للشركات التي تم تسجيلها لدى وزارة الصناعة والتجارة للاعوام 2005/2004 :

نسبة التغير لرؤوس الأموال (%)	2005			2004			
	% من مجموع رؤوس الأموال	رؤوس الأموال (مليون دينار)	العدد	% من مجموع رؤوس الأموال	رؤوس الأموال (مليون دينار)	العدد	
267.7	41	347.9	3272	23.6	94.6	2986	التجارة
20.5-	10.3	88.2	1127	27.7	111	981	الصناعة
312	9.8	82.8	100	5.1	20.1	55	الزراعة
187.5	2.4	20.7	202	1.7	7.2	112	المقاولات
86.4	36.5	310.7	3005	41.9	166.6	2398	الخدمات
%100	%100	850.3	7706	%100	399.5	6532	المجموع



بورصة عمان :

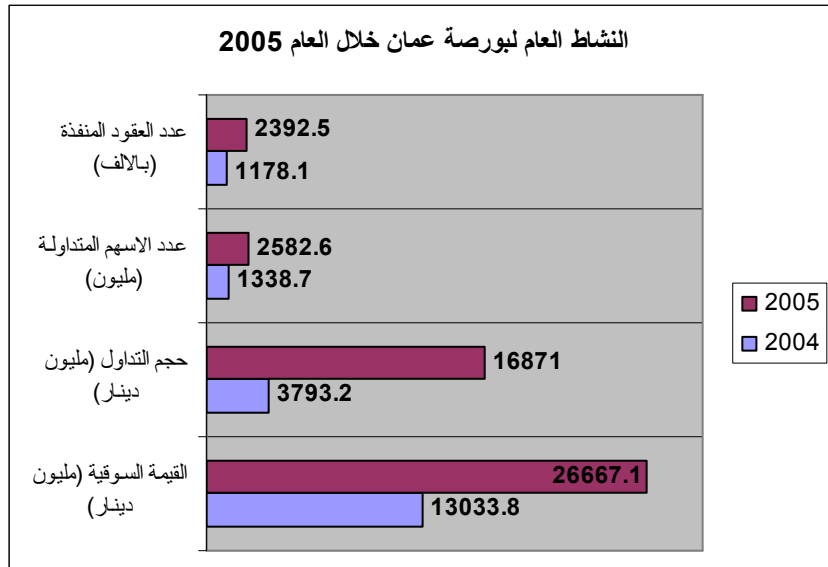
اختتمت بورصة عمان تعاملاتها في نهاية العام 2005 بمكاسب قياسية ملحوظة لم يسبق لها مثيل ، حيث ارتفع حجم التداول إلى مستويات مميزة منذ تأسيس السوق ليصل إلى (16871) مليون دينار ، مقارنة مع (3793.2) مليون

دينار خلال العام 2004 ، بنسبة إرتفاع مقدارها (344.7%) ، وقد بلغ عدد هذه الاسهم المتداولة ما مجموعه (2582.6) مليون سهم بزيادة نسبتها (93%) اذا ما قورن بعدد الاسهم المتداولة خلال العام 2004 والذي بلغ انذاك (1338.7) مليون سهم. علماً بان عدد العقود المنفذة قد بلغ (2.3) مليون عقد خلال العام 2005 بنسبة نمو (103%) مقارنة بعددها خلال العام 2004 والبالغ (1.3) مليون عقد.

وارتفع المعدل اليومي لحجم التداول ليصل الى (69.1) مليون دينار بنسبة نمو مقدارها (348.7%) مقارنة بالمعدل اليومي لحجم التداول خلال العام 2004 الذي بلغ في حينه (15.4) مليون دينار.

وكذلك إرتفع عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان ليصل إلى (201) شركة خلال العام 2005 ، مقابل (192) شركة مدرجة بنهاية العام 2004

كما ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة خلال العام 2005 لتصل إلى (26667.1) مليون دينار ، بنسبة نمو مقدارها (20.4%) ، مقابل (13033.8) مليون دينار للعام 2004



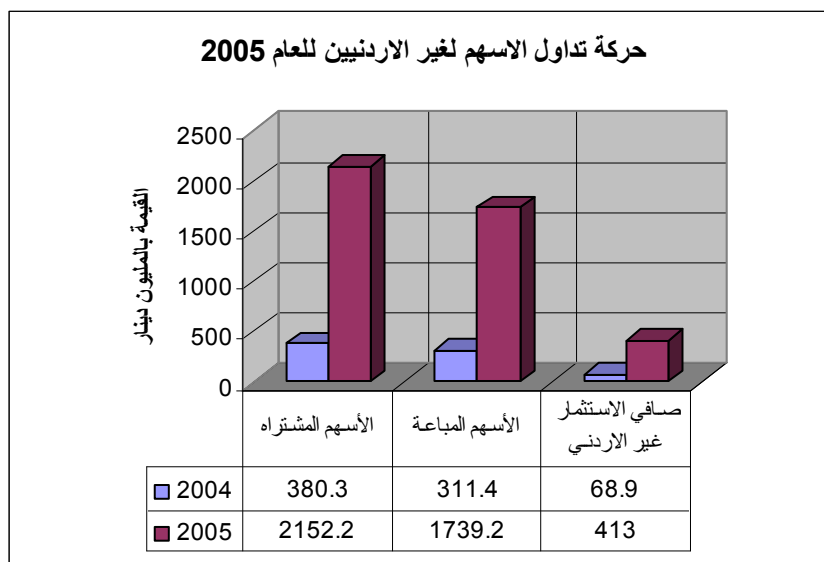
أما القيمة الإجمالية للأسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الأردنيين من أسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان خلال العام 2005 فقد بلغت (2152.2) مليون دينار بنمو نسبته (466%) مقارنة بقيمة الاسهم المشتراه خلال العام 2004 والبالغة في حينه (380.3) مليون دينار ، وشكلت الاسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الاردنيين ما نسبته (12.7%) من حجم التداول الكلي ، في حين

بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال العام 2005 حوالي (1739.2) مليون دينار بنمو ملحوظ نسبته (458.5%) مقارنة بالأسهم المباعة خلال العام 2004 والبالغة (311.4) مليون دينار. وبذلك يكون صافي الاستثمار غير الاردني في بورصة عمان ما قيمته (413) مليون دينار خلال العام 2005.

يُلاحظ من المؤشرات الموضحة أعلاه أن أداء بورصة عمان خلال العام 2005 كان مميزاً بمختلف المقاييس ، وقد سجل أداء الشركات المدرجة في البورصة نتائج لم يسبق لها مثيل ، حيث ارتفع صافي الربح قبل الضريبة بشكل مضاعف وبنسبة (103%) تقريباً عما وصل اليه خلال العام 2004 ، وبالرغم من ان جزءاً لا بأس به من ارباح بعض الشركات تحقق من محافظ الاستثمار بفضل الارتفاع المميز لأسعار الأسهم الا ان النتائج المتحققة يمكن وصفها بالقياسية بالنسبة للشركات التي استفادت من تدويرها لمصلحة مضاعفة رؤوس أموالها ، ويمكن اعتبار عام 2005 عام الاكتتابات ، سواء في مجال الاصدارات العامة الأولية أو في مجال أسهم الزيادة ، فقد شهدت البورصة خلال العام 2005 نحو مائة إدراج جديد.

ومن المتوقع ان يؤدي الازدياد الملحوظ للاكتتاب في السوق المالي إلى تراجع في أسعار الأسهم في المستقبل القريب ، وبشكل لا يتناسب مع الأرباح القياسية للشركات ، حيث ان موجة الهبوط المتوقعة في السوق المالي ستكون متوقعة وطبيعية نظراً لان الاكتتابات تتطلب سيولة كبيرة ، خاصة وان عودة السيولة الى السوق تستغرق فترة طويلة ما بين طرح الاسهم للاكتتاب وإدراجها في السوق المالي ، مما يؤدي الى تعطيل آلية السوق التي تصبح عاجزة أمام التجاوب مع النتائج المالية الجيدة للشركات والنمو الايجابي للنشاط الاقتصادي.

وباختصار فان موجة الهبوط المتوقعة خلال النصف الاول من العام 2006 في اسعار الاسهم المدرجة في البورصة ، يعود الى ان الاكتتابات تتطلب سيولة كبيرة وان تقاربها يحد من مرونتها ، حيث ان السيولة المطلوبة لا يمكن اعادتها الى السوق واخراجها وقت الحاجة ، وبالرغم من ان طرح اسهم جديدة تعتبر عملية مهمة تعكس حيوية النشاط الاقتصادي ومدى النمو الملحوظ لقطاعاته ، الا انها يجب ان تكون مدروسة من ناحية المواعيد ومن ناحية القيم العادلة للأسعار في مرحلة ما بعد الإدراج (السعر الافتتاحي) ، وبشكل يمنح السهم مرونة كافية لل صعود او الهبوط تجاوباً مع آلية السوق بدلاً من ان ينهار نتيجة المبالغة في تحديد سعر الافتتاح.



نشاط المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) :

بلغت قيمة الصادرات من كافة المناطق الصناعية المؤهلة خلال العام 2005 ما يقارب (مليار) دولار امريكي ، بازدياد مقداره (80.1) مليون دولار امريكي وبنسبة نمو (8.7%) ، مقارنة بقيمة الصادرات من المناطق الصناعية المؤهلة خلال العام 2004 والبالغة في حينه (919.9) مليون دولار 0

وتعتبر مدينة الحسن الصناعية من أهم المناطق التي يتم التصدير من خلالها، حيث بلغت قيمة صادراتها خلال العام 2005 (438) مليون دولار أمريكي بازدياد مقداره (16.2) مليون دولار ونسبته (3.8%) ، مقارنة بقيمة صادرات هذه المنطقة خلال العام 2004 البالغة في حينه (421.8) مليون دولار.

(مليون دولار)

نسبة التغير (%)	2005	2004	
2.5	404.2	394.2	محيكات (البسة)
59.2-	1.1	2.7	منتجات بلاستيكية وكيميائية
83.7	13.6	7.4	أدوية بيطرية وزراعية واسمدة
5.7	14.8	14	صناعات هندسية
12.5-	2.1	2.4	حجر ورخام
20	1.2	1	المنتجات التموينية
3.8	438	421.8	المجموع

تجدر الإشارة إلى أن هنالك (13) منطقة صناعية مؤهلة ، موزعة على سبعة مناطق مختلفة في المملكة ، ثلاثة منها مملوكة للقطاع العام ، وتضم (55) مصنعاً بحجم استثمار يقدر بمبلغ (339) مليون دينار ، ويقدر حجم عمالتها ب (46313) عامل محلي وأجنبي.

نشاط المناطق الحرة :

استمر نشاط المناطق الصناعية في مختلف مناطق المملكة بالنمو وتحقيق مزيداً من الإنجازات سواءً بالمناطق الحرة العامة أو الخاصة. حيث ارتفع عدد عقود الاستثمار في المناطق الحرة العامة ليصل الى (1920) عقد ، فيما ارتفع حجم رؤوس الاموال المصرح بها خلال العام 2005 لتصل الى (191.5) مليون دينار.

وفيما يلي جدول تطور عقود الاستثمار ورؤوس أموالها حسب النشاط الاستثماري خلال الاعوام 2004 و 2005:

(مليون دينار)

النشاط الاستثماري	عدد عقود الاستثمار		نسبة التغير (%)	رؤوس الاموال المصرح بها		نسبة التغير (%)
	2004	2005		2004	2004	
صناعي	126	148	17.4	19.2	22.07	15
تجاري	1181	1392	17.8	132.1	166.6	26.1
خدمات	323	380	17.6	17.1	2.8	83.6
المجموع	1630	1920	17.7	168.4	191.5	13.7

وتضم المشاريع المقامة داخل المناطق الحرة العامة والخاصة حوالي (19.3) ألف عاملاً ، منهم (15.3) ألف عامل اردني الجنسية ويشكلون ما نسبته (80%) من مجموع العمالة ، في حين يبلغ عدد العاملة الوافدة لدى هذه المشاريع حوالي (3.9) ألف عامل ويشكلون نسبة (20%).

أما حركة التجارة في المناطق الحرة العامة فقد انخفضت خلال العام 2005 لتصبح (1024) ألف طن بنسبة انخفاض مقدارها (6.2%) مقارنة بحركة التجارة خلال العام 2004 والبالغة في حينه (1092) ألف طن.

الجدول التالي يبين حركة التجارة في المناطق الحرة العامة حسب حجمها وقيمتها خلال الاعوام 2004 و 2005:

المنطقة	قيم البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة (مليون دينار)						حجم التجارة (الف طن)			
	نسبة التغير بالمجموع (%)	2005			2004			نسبة التغير (%)	2005	2004
		المجموع	محلي	ترانزيت	المجموع	محلي	ترانزيت			
الزرقاء	23.5-	1379.5	561.8	817.6	1805	410.3	1394.4	18.8-	581.5	716.3
سحاب	15.4	142	31.3	110.9	123	25.1	98.3	24.7-	265.1	352.1
المطار	30	304	115.9	187.6	234	87.6	146.3	5	21	20
الكرك	-	0.04	-	0.04	-	-	-	94.1-	0.2	3.4
الكرامة	-	48	-	48	-	-	-	-	156.2	-
المجموع	13.3-	1873.5	709	1164	2162	523	1639	6.2-	1024	1092

وبخصوص حجم التجارة (البضائع الداخلة والخارجة) في المناطق الحرة الخاصة ، فقد بلغت خلال العام 2005 (1944) الف طن بنسبة زيادة مقدارها (20.2%) مقارنة بحجم البضائع خلال العام 2004 والبالغة في حينه (1616) الف طن ، ويقدر حجم التجارة للمناطق الحرة الخاصة بما قيمته (292) مليون دينار بنسبة ارتفاع بلغت (12.7%) مقارنة بحجم البضائع خلال العام 2004 والبالغة (259) مليون دينار.

وفيما يتعلق بحركة تجارة المركبات في المنطقة الحرة / الزرقاء ، فقد بلغ مجموع عدد المركبات الداخلة والخارجة خلال العام 2005 (268480) مركبة بنسبة انخفاض مقدارها (33.7%) مقارنة بحجم تجارة المركبات في المنطقة خلال العام 2004 والبالغة في حينه (405190) مركبة.

وقد بلغ عدد المركبات الداخلة للمنطقة خلال العام 2005 حوالي (142452) مركبة وشكلت ما نسبته (53%) من اجمالي حركة المركبات ، فيما بلغ عدد المركبات الخارجة من المنطقة (126328) مركبة وشكلت ما نسبته (47%) من اجمالي حركة المركبات في المنطقة الحرة / الزرقاء خلال العام 2005.

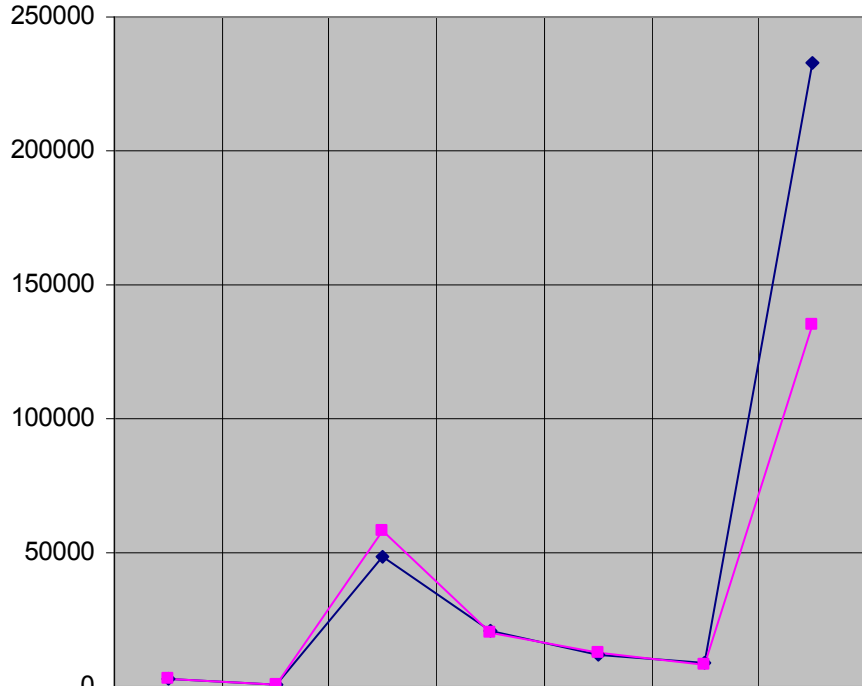
ويعزى سبب انخفاض حركة المركبات في المناطق الحرة نظراً للتعليمات الجديدة التي اصدرتها الحكومة العراقية بخصوص استيراد المركبات للعراق.

نشاط ميناء العقبة:

استمر حرص إدارة ميناء العقبة خلال العام 2005 على رفع مستوى خدمة الميناء من خلال تعزيز الشراكة المثلى بين مختلف الاطراف المعنية بعمل الميناء، ومن خلال الايدي العاملة في الميناء التي وصلت الى مستوى الاحتراف عبر تأهيلها وتدريبها وتطوير مهاراتها وأدائها المينائي ، مما انعكس بشكل ايجابي على معدلات الانتاج في الميناء.

فقد ارتفع اجمالي عدد السفن الراسية في ميناء العقبة خلال العام 2005 ليصل الى (2933) سفينة بنسبة نمو (1.5%) مقارنة بعدد السفن الراسية خلال العام 2004 والبالغة (2888) سفينة ، وارتفع عدد الركاب المارين من خلال ميناء العقبة الى (922) الف راكب بزيادة نسبتها (4.8%) مقارنة بعدد الركاب خلال العام 2004 والذي بلغ (879) الف راكب ، وكذلك ارتفع عدد الشاحنات التي عبرت ميناء العقبة الى نويبع ليصل الى (58) الف شاحنة بنمو نسبته (20.8%) مقارنة بعدد الشاحنات خلال العام 2004 والبالغة (48) الف شاحنة.

انتاجية ميناء العقبة

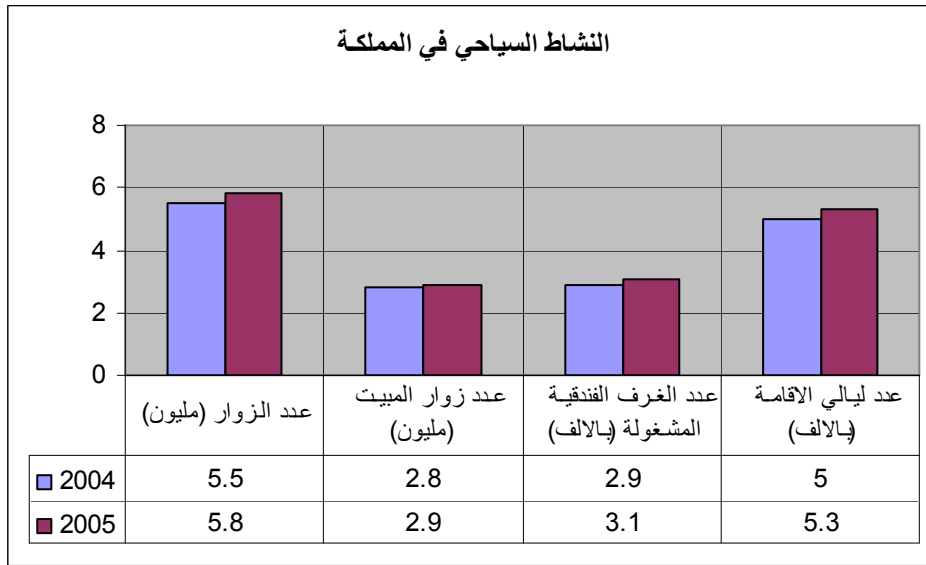


	اجمالي عدد السفن	عدد الركاب (بالالف)	عدد الشاحنات عبر	حجم حركة المناولة (الف طن)	البضائع المستوردة عبر الميناء	البضائع المصدرة عبر الميناء	مجموع السيارات المستوردة
2004	2888	879	48439	21035	12264	8770	233169
2005	2933	922	58000	20400	12500	8000	135000

اما اجمالي حجم حركة المناولة في الميناء فقد بلغ خلال العام 2005 ما مقداره (20.4) مليون طن بانخفاض نسبته (2.8%) مقارنة بحجم حركة المناولة خلال العام 2004 والبالغ في حينه (21) مليون طن ، وارتفع حجم البضائع المستوردة من خلال الميناء في العام 2005 ليصل الى (12.5) مليون طن بنمو نسبته (4%) مقارنة بحجم المستوردات المارة عبر الميناء خلال العام 2004 والبالغة في حينه (12) مليون طن ، فيما انخفض حجم السلع المصدرة عبر الميناء خلال العام 2005 ليصل الى (8) مليون طن بانخفاض نسبته (8%) مقارنة بحجم البضائع المصدرة خلال العام 2004 والبالغة (8.7) مليون طن.

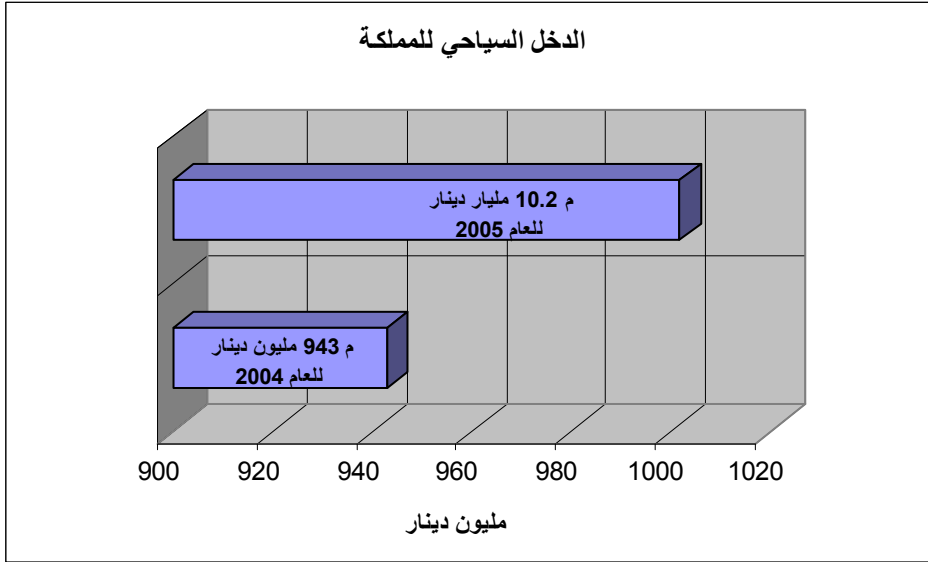
واخيرا فقد انخفض عدد السيارات المستوردة عبر ميناء العقبة بشكل ملحوظ جدا ليصل الى (135) الف سيارة خلال العام 2005 بنمو انخفاض (42%) مقارنة بعدد السيارات المستوردة عبر الميناء خلال العام الذي سبقه والبالغ في حينه (233.1) الف سيارة. ويعود هذا الانخفاض الملموس نظراً لانخفاض الطلب على السيارات من الجانب العراقي نتيجة التعليمات التي نصت على شروط تتعلق بحد أدنى من موديل السيارة المسموح دخولها للعراق.

ارتفع مجموع الدخل السياحي للمملكة خلال العام 2005 ليصل الى (1.02) مليار دينار بزيادة نسبتها (8.3%) مقارنة بالدخل السياحي للعام 2004 والبالغ في حينه (943) مليون دينار، وكذلك ارتفع مجموع الانفاق السياحي للمملكة خلال تلك الفترة الى ما مجموعه (414.8) مليون دينار بزيادة نسبتها (11.7%) مقارنة بالنفقات السياحية خلال العام 2004 والتي بلغت في حينه (371.4) مليون دينار.



وبلغ عدد الزوار القادمين للمملكة خلال العام 2005 ما مجموعه (5.8) مليون زائر بنسبة زيادة مقدارها (4.1%) مقارنة بعدد الزوار خلال العام 2004 والذي بلغ (5.5) مليون زائر، وكذلك ارتفعت حركة سياحة المبيت لتصل الى (2.9) مليون زائر بنسبة نمو مقدارها (4.7%) مقارنة بعدد زوار المبيت خلال العام 2004 والذي بلغ في حينه (2.8) مليون زائر. حيث شكل عدد سياح المبيت من الدول العربية ما نسبته (3.1%)، و (19.8%) من الدول الأمريكية، ومن الدول الأوروبية (4.7%)، و (9.4) من دول اسيا والباسيفيك.

وتشير البيانات إلى ان عدد ليالي الإقامة المتحققة خلال العام 2005 قد بلغ (5377) ليلة، بزيادة نسبتها (6.8%) مقارنة بعدد الليالي المتحققة خلال العام 2004 والتي بلغت في حينه (5032) ليلة، كما بلغ عدد الغرف المشغولة (3171) غرفة فندقية بنسبة نمو مقدارها (8.2%) مقارنة بعدد الغرف المشغولة خلال العام 2004 والبالغة انذاك (2930) غرفة فندقية.



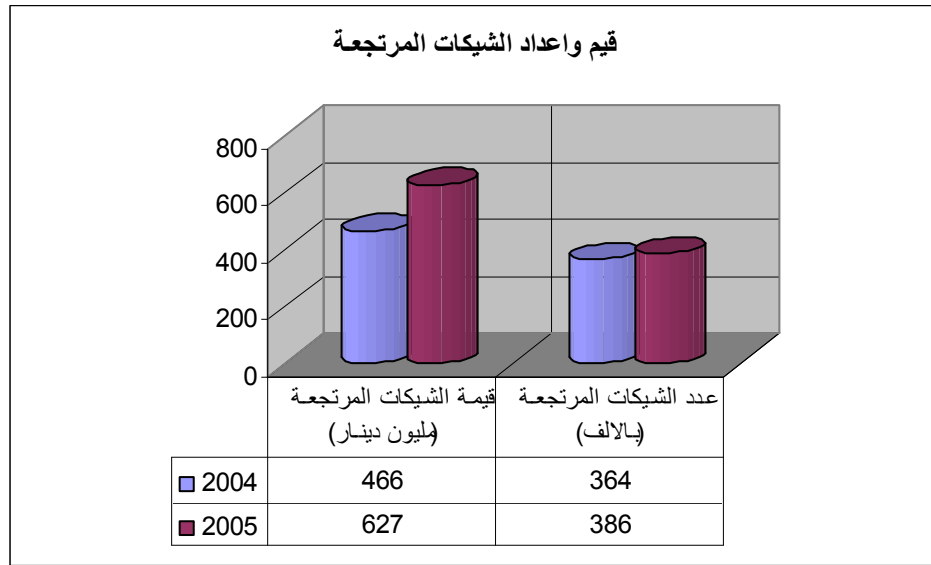
الشيكات المرتجعة:

بالرغم من التعليمات المشددة الصادرة عن البنك المركزي الأردني وما تتضمنه من اجراءات وتدابير وقائية عديدة للحد من ظاهرة الشيكات المرتجعة واثارها السلبية على الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع التجاري على وجه الخصوص ، والحرص على ابقاء الصبغة القانونية الصارمة لورقة الشيك المتداولة باعتبارها من اهم وسائل الدفع والوفاء بالالتزامات المالية، الا ان هنالك ازدياد ملحوظ في قيمة وعدد الشيكات المرتجعة خلال العام السابق.

حيث بلغ مجموع قيم الشيكات المرتجعة خلال العام 2005 (627) مليون دينار بزيادة مجموعها (161) مليون دينار وبنسبة (34.5%) مقارنة بقيمة الشيكات المرتجعة للعام 2004 والبالغة (466) مليون دينار ، في حين بلغ مجموع قيم الشيكات المتداولة المقدمة للتقاص خلال العام 2005 (22.7) مليار دينار مقابل (17.4) مليار دينار خلال العام 2004 ، أي بزيادة مقدارها (5.3) مليار دينار ونسبتها (30%).

وبالتالي فإن قيمة الشيكات المرتجعة شكلت ما نسبته (2.7%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام 2005 ، وما نسبته (2.6%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام 2004 .

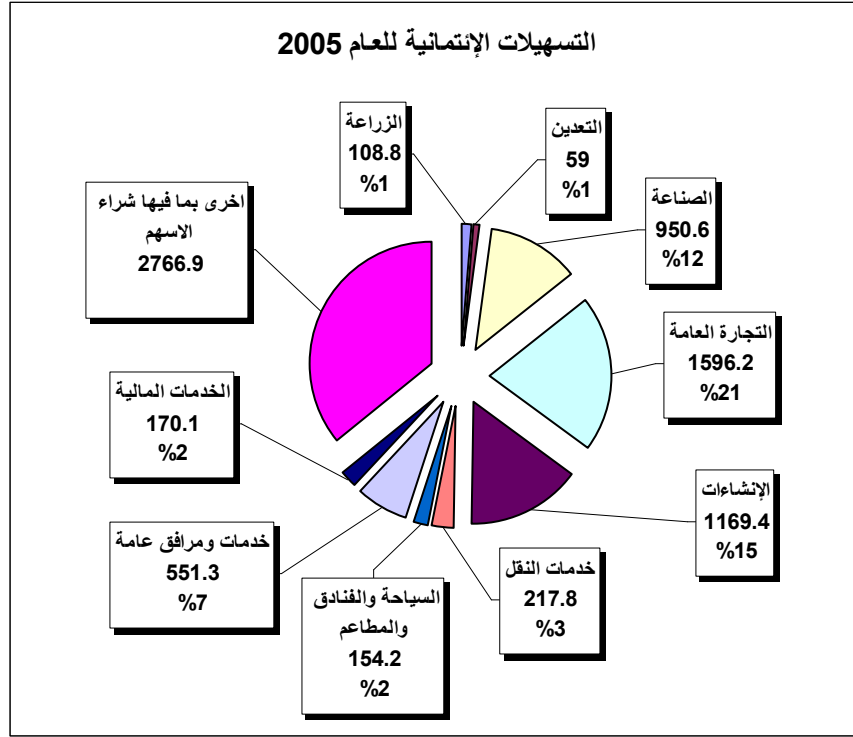
أما بخصوص عدد الشيكات المرتجعة خلال العام 2005 ، فقد بلغت (386) ألف شيك بزيادة مقدارها (22) ألف شيك ونسبتها (6%) ، مقارنة بعدد الشيكات المرتجعة خلال العام 2004 والبالغة في حينه (364) ألف شيك.



التسهيلات الائتمانية :

ارتفع إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال العام 2005 ليصل الى (7744.3) مليون دينار ، مقابل (6189.2) مليون دينار للعام 2004 ، أي بزيادة قيمتها (1555.1) مليون دينار وبنسبة نمو مقدارها (25.1%) ، وهي نسبة مميزة لم يسبق ان تحققت خلال السنوات الاخيرة ، وقد جاءت نسبة النمو الملحوظة هذه نظراً لانخفاض مستوى سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وتبسيط اجراءات منحها لمختلف القطاعات الاقتصادية والافراد.

◀ وفيما يلي رسم توضيحي للتوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للعام 2005 (بالمليون دينار ، والاهمية النسبية):



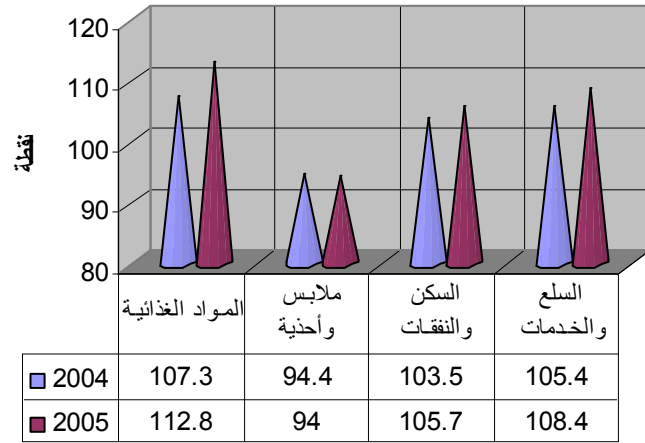
يوضح الرسم البياني أعلاه أن قطاع التجارة العامة استحوذ كعادته على النصيب الأكبر من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة والتي بلغت نسبتها (20.6%) من مجموع هذه التسهيلات ، علماً بأن هذا القطاع يشكل النسبة الكبرى من مجموع التسهيلات الائتمانية بشكل دائم وعلى مدار السنوات العشر الأخيرة الماضية 0 يليه قطاع الإنشاءات الذي شكل ما نسبته (15.1%) من مجموع التسهيلات ، ومن ثم قطاع الصناعة الذي استحوذ على ما نسبته (12.2%) من مجموع التسهيلات الائتمانية خلال العام 2005.

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة :

توضح المؤشرات الإحصائية أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (إعتماًداً على الرقم القياسي لعام 2002) قد ارتفع خلال العام 2005 ليصل إلى (108.8) نقطة ، في حين بلغ خلال العام 2004 ما مقداره (105) نقطة ، أي بنسبة نمو مقدارها (3.5%) .

◀ ويتكون الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من عدة مجموعات من السلع ، على النحو التالي :

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (أسعار المستهلك)



المراجع الرئيسية :

1. نشرة مالية الحكومة – المجلد السابع/ العدد الثاني عشر (كانون ثاني 2006).
2. البنك المركزي الأردني.
3. تقارير ونشرات مؤسسة تشجيع الإستثمار .
4. تقارير ونشرات دائرة الإحصاءات العامة .

5. خطاب مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2006 0

ص0خ/ص0خ